الثقافة المعلوماتية
نحو مؤشرات لقياس القيمة في مجتمع المعلومات

د. هانئ محيي الدين عطية
أستاذ علم المعلومات
وكيل الدراسات العليا والبحوث
كلية الآداب – جامعة بني سويف

مقدمة:

لقد كادت الثقافة أن تصبح علما قائما بذاته تساهم فيه فروع علمية مختلفة. ومن المتوقع أن يمضي وقت ليس بطويل تصبح فيه الثقافة علما يستقر على خريطة المعرفة الإنسانية. وعلم الثقافة – المتوقع – من العلوم البينية التي تستمد جذورها من العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم التكنولوجية. ومن ثم فإن التنظير الثقافي يجب أن يشمل مزيجا من علوم اللسانيات والفلسفة والتاريخ والاجتماع والتربية والإعلام والاقتصاد والسياسة وعلم المعلومات.

وإذا كانت الثقافة لم ترق بعد لأن تصبح علما على المستوى الأكاديمي، إلا أنها فاعلة ومؤثرة جدا على المستوى الاجتماعي في عصر يتسم بأنه عصر المعلومات والمعرفة، ولما كانت المعلومات والمعرفة لصيقتين بالثقافة باعتبارهما المورد الأساسي لها، فقد ظهرت مجموعة من المفاهيم والمصطلحات جاءت لتعكس هذه العلاقة التبادلية، ومن هذه المفاهيم والمصطلحات "الأمية المعلوماتية"، و"التربية المعلوماتية"، و"الوعي المعلوماتي"، و"الثقافة المعلوماتية". ويمثل الأخير أكثرها شمولا واستخداما في إظهار هذه العلاقة.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد عناصر الثقافة المعلوماتية مع صياغة أولية لمؤشرات عامة لها يمكن الاستفادة منها مستقبلا في بلورة مؤشرات عربية لمجتمع المعلومات، ومن ثم عمل مقياس لها، يعكسان طبيعة البيئة العربية وخصائصها من حيث الفكر والقيم والهوية.

الفرضية

ينطلق هذا البحث من فرضيتين أساسيتين هما:

- أن معظم المؤشرات التي تعمل في منظومة مجتمع المعلومات تكاد تخلو من الجانب الثقافي بشكله العام.

- أن الجانب الثقافي يحمل أبعادا أيديولوجية تمتد في اللغة والعقيدة والعادات والتقاليد.

مشكلة البحث

يسعى هذا البحث للتوصل إلى عناصر الثقافة المعلوماتية، وصياغة أولية لمؤشرات عامة يمكن بها قياس التحول للمعلوماتية في مجتمع المعلومات.

مقصد البحث

يتناول هذا البحث العناصر التالية:

أولا: مفهوم الثقافة المعلوماتية

اثنيا: عناصر الثقافة المعلوماتية

ثالثا: مقترح مؤشرات لقياس الثقافة المعلوماتية

منهج البحث

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوثائقي في رصد المؤشرات التي وردت في الاتفاقيات والمواثيق الدولية، أو التي استخدمت كمنهجيات من قبل هيئات ومنظمات ومؤسسات إقليمية أو متخصصة. وسيتم التعرض هنا للمؤشرات التي تناولت في كل أو في بعض من أجزائها موضوع المعيار الثقافي، دون التطرق إلى المعايير الأخرى. كما سيتم التعامل مع العناصر ذات الأبعاد المختلفة مثل التكنولوجيا، أو التعليم، أو الحرية الفكرية، أو الملكية الفكرية من المنظور الثقافي فقط وليس من المنظور التكنولوجي، أو الاجتماعي، أو السياسي، أوالاقتصادي الذي ترد فيه هذه القضايا على ترتيبها.

التعريفات الإجرائية

لأغراض هذه الدراسة سيتم وضع التعريفات للمصطلحات التالية:

- **المؤشر:** وسيلة معتمدة من جهة رسمية أو عامة للعمل به كنموذج للمقارنة يتم بواسطته الحكم على الكمية، أو الكيفية، أو المستوى، أو المعدل الذي يجب أن يتبع كمبدأ عند االمقارنة.
- **مجتمع المعلومات:** هو المجتمع الذي يكون فيه إنتاج المعلومات وتنظيمها وبثها واستخدامها في خدمة منظومة النشاط التكنولوجي، والاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، والثقافي فيه.

لماذا المؤشرات ؟

إن الهدف من أي مؤشر هو تطوير مقياس يمكن من خلاله مقارنة متغيرات لتقييم أداء معين قد يكون بين مؤسسات أو منظمات أو دول أو حتى أفراد أو غيرها من الكيانات وذلك خلال فترة معينة. وعموما فالمؤشرات لها فوائد أخرى عديدة تتمثل في أنها تفيد في تدابير السياسات المستقبلية بعد التعرف الدقيق على الوضع الحالي، وذلك بمساعدة الباحثين على تحليل مسائل التنمية في بلد معين، بما يدعم صانعي القرار على اتخاذ القرارات والإجراءات المناسبة لدفع العمل وتطويره، ومن ثم إتاحة الفرصة أمام المستثمرين ورجال الأعمال للتحضير لبناء مشروعاتهم وتوظيف استثماراتهم.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤشرات متغيرة وغير ثابتة، إذ أن بعضها يفقد فائدته عند تحقق الإنجازات التي تفضي إلى قيام مجتمع المعلومات. ونتيجة لذلك تدعو الحاجة إلى مؤشرات أوسع تفصيلا، ومع استمرار تطوير التكنولوجيا واستخدامها بصفة عامة تنشأ الحاجة عموما إلى مؤشرات جديدة تستخدم في تحديد المعايير المرجعية الملائمة.

ولقد شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين محاولات لوضع مؤشرات لقياس "التحول إلى المعلوماتية" في مجتمع المعلومات، والتي لخلصها William Martin في خمسة مجالات[1]:

المجال التكنولوجي: حيث تصبح تكنولوجيا المعلومات مصدر القوة السياسية ويحدث انتشار واسع لتطبيقات المعلومات في المكاتب والمصانع والتعليم والمنازل.

المجال الاجتماعي: حيث يتأكد دور المعلومات كوسيلة للارتقاء بمستوى المعيشة وينتشر وعي الكمبيوتر وتتاح للعامة والخاصة معلومات على مستوى عال من الجودة.

المجال الاقتصادي: حيث تبرز المعلومات كعامل اقتصادي أساسي، سواء كمورد اقتصادي أو كخدمة أو سلعة، وكمصدر للقيمة المضافة، وكمصدر لخلق فرص جديدة للعمالة.

المجال السياسي: حيث تؤدي حرية المعلومات إلى تطوير العملية السياسية وبلورتها وذلك من خلال مشاركة أكبر من قبل الجماهير وزيادة معدل إجماع الرأي.

المجال الثقافي: حيث يتم الاعتراف بالقيم الثقافية للمعلومات (كاحترام الملكية الفكرية والحرص على حرمة البيانات الشخصية والصدق الإعلامي والأمانة العلمية ..)، وذلك من خلال ترويج هذه القيم من أجل الصالح القومي وصالح الأفراد على حد سواء.

لقد بذلت محاولات عديدة من قبل عدة منظمات وهيئات لوضع مؤشرات لقياس هذه المجالات، منها مؤشر مجتمع المعلومات Information Society Index (ISI) الذي يعتمد في منهجيته على أربعة محاور هي: البنية الحاسوبية، والإنترنت، والاتصالات، والعوامل الاجتماعية. ومؤشر النفاذ للتقانات الرقمية Digital Access Index (DAI)، ومؤشر جاهزية الشبكات Networked Readiness Index (NRI) وكلاهما يرتكز على قياس البنية التحتية التكنولوجية، ومؤشر مجتمع المعلومات للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) وهو يتضمن فئتين من المؤشرات هما: فئة المؤشرات التي تركز على جاهزية شبكات الاتصالات، وفئة المؤشرات التي تركز على كثافة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما أن هناك كشاف تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي صدر عن الاتحاد الدولي للاتصالات عن بعد عام ٢٠٠٩، وهو يتكون من ثلاثة عناصر أساسية هي: النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (البنية والنفاذ)، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الاستخدام وكثافته)، ومهارات تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات (المهارات والقدرة اللازمة لاستخدام التكنولوجيا).

وكما هو واضح أن جل هذه المقاييس قد جعلت من المعيار التكنولوجي أساسا لقياس مجتمع المعلومات، كما ربطت في القياس بين المعيارين الاقتصادي والاجتماعي والمعيار التكنولوجي.

ومن ناحية أخرى فقد صدرت مجموعة أخرى من المؤشرات لرصد الحالة الاجتماعية، والتي تمثلت في تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة Human Development Reports الذي صدر لأول مرة عام ١٩٩٠ ويضم ثلاثة مؤشرات هي: مؤشر التعليم Education Index، ومؤشر متوسط العمر المتوقع GDP Index، ومؤشر مستوى المعيشة Life Expectancy Index. وبناء على هذه المؤشرات يتم تصنيف الدول إلى ثلاث فئات هي: دول متقدمة ذات تنمية عالية، ودول نامية ذات تنمية متوسطة، ودول متخلفة ذات تنمية منخفضة(٢).

كما وضعت لجنة التعاون الاقتصادي والتنمية الاجتماعية OECD بالتعاون مع اليونسكو ومع الأجهزة المركزية للإحصاء بالمنطقة قائمة من المؤشرات الأساسية للتعليم. وقد اشتمل مؤشر عام ٢٠٠٩ على أربعة محاور رئيسية هي: مخرجات المؤسسات التعليمية وناتج التعلم، الموارد المالية والبشرية المستثمرة في التعليم، الحصول على التعليم والمشاركة والتقدم، البيئة التعليمية ومنظومة المدارس. ولقد ضم المؤشر حوالي ٢٦ سؤالا(٣).

كما صدر أيضا مؤشر التبعية أو مؤشر الاعتماد على الحكومة Index of Dependence on Government، وهو مؤشر يصدر عن مؤسسة التراث Heritage Foundation لتحليل البيانات، ويهدف لقياس محاولات الحكومة الأمريكية التوسع في برامج الدعم الاجتماعي ودرجة الاعتماد عليها. وكان المؤشر قد أنشئ عام ٢٠٠٢، بالاعتماد على الاستشهادات المرجعية في فهارس الدراسات والتقارير الأخرى لتحليل الدعم الحكومي، واستخدمت البيانات الخاصة به من قبل المحللين السياسيين في التنبؤ بالاتجاهات، وتقييم كيفية تأثير السياسة في الميزانية الاتحادية. ويتيح مؤشر الاعتماد على الحكومة وسيلة لتقييم حجم التغيير وآثارها في شكل من أشكال التبعية داخل المجتمع الأمريكي. كما يسهم في التعرف على التحول من المحلية إلى المساعدة الحكومية طوال القرن 20، كما يساعد أيضا المحللين للمؤشر على دراسة الآثار الناجمة عن تغير العلاقة بين أولئك الذي يتلقون المساعدات وتلك التي تدفع لذلك، فضلا عن إضفاء الطابع المؤسسي على الحكومة كمزود للمعونة. ويتكون المؤشر - بعد استبعاد معظم برامج الدولة والتعليم الابتدائي والثانوي - من خمس فئات عامة من الدعم الاجتماعي التي تحتوي على برامج الحكومة في الوفاء بالمعايير، وهي: الإسكان، والصحة والرعاية الاجتماعية، والتقاعد، والتعليم العالي، والخدمات الريفية والزراعية(٤).

ومن ناحية أخرى فقد كان هناك مؤشرات وضعتها عدة منظمات غير حكومية لرصد حالة

الحرية في العالم، وفقا لتعاريفها المختلفة الخاصة بالمصطلح، بما في ذلك الحقوق السياسية والحقوق الاقتصادية، والحريات المدنية.

ومن هذه المؤشرات مؤشر الديمقراطية Democracy Index وهو مؤشر جمعته مجلة The Economist كدراسة حالة للديمقراطية في ١٦٧ دولة، والتي ركزت على خمس فئات عامة هي: العملية الانتخابية، والتعددية والحريات المدنية، وأداء الحكومة، والمشاركة السياسية، والثقافة السياسية. وقد تم تصنيف الديمقراطيات التي تنتهجها الدول إلى الفئات: ديمقراطيات كاملة، وديمقراطيات معيبة، وأنظمة مختلطة، وأنظمة استبدادية. ويناقش التقرير المؤشرات الأخرى للديمقراطية، كما تم تعريفها من قبل Freedom House، وتم التركيز على الرأي العام والمواقف العامة التي تقاس من خلال استطلاعات الرأي(٥).

وهناك أيضا مؤشر حرية الصحافة العالمي Worldwide Press Freedom Index وهو مؤشر يقيس الترتيب السنوي للدول التي تم رصدها من قبل منظمة مراسلون بلا حدود (Reporters Without Borders) استنادا إلى تقييم عمل المنظمة، وسجلاتها في حرية الصحافة. ويستند التقرير على استبيان تم إرساله إلى المنظمات المشاركة لمنظمة "مراسلون بلا حدود" ١٤ مجموعة من المدافعين عن حرية التعبير في القارات الخمس)، ولها ١٣٠ مراسلا في جميع أنحاء العالم، فضلا عن الصحافيين والباحثين ورجال القانون ونشطاء حقوق الإنسان. وشمل المسح أسئلة حول الهجمات المباشرة على الصحافيين ووسائل الإعلام فضلا عن مصادر أخرى غير مباشرة للضغط على الصحافة الحرة. ويتعامل المؤشر فقط مع حرية الصحافة، ولا يقيس نوعية أو جودة الصحافة في الدولة(٦).

كما أن هناك مؤشر الشفافية أو مؤشر الكشف عن الفساد Corruption Perceptions Index الذي يصدر عن مؤسسة الشفافية الدولية Transparency International منذ عام ١٩٩٥، وهو مؤشر دولي لملاحظة الفساد يرمز له اختصارا (CPI) ويقوم بترتيب الدول حول العالم حسب درجة مدى ملاحظة وجود الفساد في الموظفين الحكوميين والسياسيين. وتعرف المنظمة الفساد بأنه إساءة استغلال السلطة المؤتمنه من أجل المصلحة الشخصية. وقد غطى المسح حوالي ١٨٠ دولة، ويعتمد المؤشر على ١٦ استفتاء ومسوحات من ١٠ مؤسسات مستقلة، مع أخذ رأي الخبراء فقط. ويتم تقسيم المؤشر على نظام من عشر نقاط، حيث الدرجة الأعلى ١٠ تعني الأقل فسادا والدرجة الأقل ١ تعني الأكثر فسادا(٧).

وهناك مؤشر حقوق الملكية الدولية International Property Rights index الذي وضعته المؤسسة الدولية لحقوق الملكية International Property Rights، وهو مؤشر يتضمن عدة تدابير لقياس البيئة القانونية والسياسية المحيطة بالملكية على الرغم من حقيقة أنها تقيس جوانب أوسع بكثير من مجرد حقوق الملكية. ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة مكونات رئيسية هي: البيئة القانونية والسياسية، وحقوق الملكية

المادية، وحقوق الملكية الفكرية، ويعبر العنصران الأخيران -- حقوق الملكية المادية والفكرية -- عن شكلين من حقوق الملكية، وكلاهما له أهمية حاسمة للتنمية الاقتصادية. ويتدرج جدول التصنيف العام لمؤشر منظمة الملكية الفكرية من (٠-١٠)، حيث تمثل القيمة ١٠ أعلى مستوى من الحماية لحقوق الملكية، وتمثل القيمة (٠) عدم وجود تأمين لحقوق الملكية في الدولة(٨)

وكما هو واضح أن هذه المقاييس أيضا قد ركزت على الجانبين السياسي والاقتصادي لقياس مؤشرات في مجتمع المعلومات. والجدير بالذكر أن جميع هذه المؤشرات في الواقع التطبيقي تتداخل فيما بينها، إلا أنه لأغراض هذا البحث والدراسة النظرية سيتم التركيز على الجانب الثقافي منها، حيث أن جميع هذه المؤشرات – باستثناء بعض المؤشرات التي وضعتها اليونسكو - قد وضعت لخدمة أغراض مختلفة غير ثقافية، إلا أن وجود عناصر مشتركة بينها وبين المجال الثقافي يجعل من المفيد التعرض لها في هذا البحث. فعلى سبيل المثال تكنولوجيا المعلومات لها جانب تكنولوجي يتمثل في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخداماتها، وآخر ثقافي يتمثل في تطبيقاتها، وكذلك التعليم له جانب اجتماعي يتمثل في التنمية البشرية وآخر ثقافي يتمثل في محو الأمية المعلوماتية، والديمقراطية والحرية الفكرية لها جانب سياسي يتمثل في المشاركة السياسية والشفافية وآخر ثقافي يتمثل في حرية تداول المعلومات وحرية التعبير عن الرأي والثقافة السياسية، والملكية الفكرية لها جانب اقتصادي يتمثل في الحقوق المادية للمؤلف والناشر، وآخر ثقافي يتمثل في الحقوق الأدبية للمؤلف والمجتمع.

علاوة على ذلك فإن الجانب الثقافي يحمل أبعادا أيديولوجية تمتد في اللغة والعقيدة والعادات والتقاليد مما يجعل قياسها يحتاج إلى إعادة نظر.

أولا: مفهوم الثقافة المعلوماتية

١/١ في معنى الثقافة

تعود جذور الثقافة بمعناها الحرفي إلى اللفظ اللاتيني Culture الذي يعني حرث الأرض وزراعتها(٩). وقد ظلت اللفظة مقترنة بهذا المعنى طوال العصرين اليوناني والروماني، ولكن استخدمها فلاسفة العصرين بدلالتها المجازية Mentis Culture أي زراعة العقل وتنميته(١٠)، باعتبار أن دور الفلسفة هو تنشئة الناس على تكريم الآلهة. وقد ظلت الكلمة هكذا حتى القرون الوسطى حيث أطلقت في فرنسا على الطقوس الدينية Cultes(١١). وفي عصر النهضة اقتصر مفهوم Culture على مدلوله الفني والأدبي، فتمثل في دراسات تتناول التربية والإبداع. وبعدها عمد فلاسفة القرن السابع عشر إلى تطبيق المناهج العلمية في دراسة المسائل الإنسانية، وأفردوا مضمارا خاصا للعمليات المتعلقة بمفهوم Culture بينما استخدمها مفكرو فرنسا بمعنى تنمية العقل وغرسه بالذوق والفهم وتزيينه بالمعرفة(١٢). واستمرت الكلمة محافظة على جذورها اللغوية والدلالية المشتقة منه إلى أن جاء Edward Taylor ووضع كتابه Primitive Culture عام ١٨٧١. وفي أول فقرة من كتابه وضع تعريفا

لمفهوم Culture والذي يعد أوفى التعريفات وأشملها في معظم الكتابات الأنثروبولجية وهو "ذلك الكل المركب الذي يشتمل المعرفة والعقائد والفن والأخلاق والقانون والعرف وكل القدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان من حيث هو عضو في المجتمع"(١٣).

ولقد اكتسبت كلمة "ثقافة" مضمونا اجتماعيا بانتقال مفهوم Culture إلى Kulture الألماني، فقد أصبحت تدل على التقدم الفكري الذي يحصل عليه الفرد أو المجموعات أو الإنسانية بصفة عامة، وذلك اتساقا مع التصور الألماني لتاريخ البشرية الذي يعتبر درجات التقدم الفكري معيارا أساسيا للتمييز بين مراحله. ففي القرنين التاسع عشر والعشرين عالج المفكرون الألمان انطلاقا من دراسة تاريخ Culture طبيعة الحياة الروحية والعلاقة بين Culture والعلوم الطبيعية(١٤). ومن ناحية أخرى انطلق المفكرون الإنجليز والأمريكيون في المسائل السياسية والدينية لينظروا إلى Culture من زاوية تطبيقاتها العملية، فقد عرفها الفيلسوف الأمريكي Dewey بأنها حصيلة التفاعل بين الإنسان وبيئته(١٥). ويعرفها Ralph Linton بأنها شكل متكامل من السلوك المكتسب ونتائجه، يشترك في عناصره وينقلها أفراد مجتمع معين(١٦). ويعرفها Clyde Kluckhohn بأنها مجموعة طرائق الحياة لدى شعب معين، أي الميراث الاجتماعي الذي يحصل عليه الفرد من مجموعته التي يعيش فيها، أو هي الجزء الذي خلقه الإنسان في محيطه وهي التي تحدد الأساليب الحياتية، أو هي طريقة في التفكير والشعور والمعتقدات، إنها معلومات الجماعة البشرية مخزونة في ذاكرة أفرادها أو في الكتب أو في المواد والأدوات(١٧).

٢/١ في معنى المعلوماتية

بزغ مفهوم "المعلوماتية" حديثا نتيجة ثورة المعلومات المعاصرة، وما تمثله من تكنولوجيا متطورة تعمل على تجميع المعلومات ومعالجتها ونقلها، وبذلك فهي تعتبر عاملا مهما وأساسيا في الحياة العملية والاقتصادية والاجتماعية لأي مجتمع معاصر، وتؤثر المعلوماتية على أنماط تفكير جميع فئات المجتمع وعاداتهم، فيما يتعلق بالتزود بالمعارف والخبرات، التي تفيد في أداء الأعمال، وحل المشكلات واتخاذ القرارات على كافة المستويات.

والمعلوماتية كمصطلح خطأ لغوي لأنها تصيغ المفردة المعبرة عن هذا الاتجاه التقني انطلاقا من الجمع معلومات، وهذا غير مألوف في العربية، ولكن نظرا لانتشار المصطلح على نطاق واسع فيمكن اعتباره خطأ شائعا له بعض المصداقية من ضرورات الأمر الواقع.

ولقد شاع استخدام لفظ "المعلوماتية" منذ أوائل الستينيات في الاتحاد السوفيتي وأوروبا بمفاهيم مختلفة. ففي الاتحاد السوفيتي استخدم مصطلح "informatika" بالمفهوم التالي: "التركيب العلمي الذي يدرس تركيب المعلومات العلمية وخصائصها متضمنا القوانين الحاكمة للاتصالات العلمية"(١٨). أما المعنى الفرنسي لمصطلح "informatique" : "علم المعالجة المنظمة

والفعالة للمعلومات على وجه الخصوص بواسطة استخدام المعدات الآلية، وبذلك فإنه ينظر إليه كوسيلة للمعرفة البشرية ومسار للاتصالات التي تتعلق بالمضامين العلمية والفنية والاقتصادية"، وهو ذات المعنى الذي أخذ به كل من المصطلح الإنجليزي "informatics"، والألماني "informatik"، والأسباني والإيطالي "informatica"(١٩).

ولقد تطور هذا المفهوم في الدراسات الأكاديمية ولاسيما في مجال علم المعلومات وأصبح يعرف "المعلوماتية" بأنها: "دراسة ظاهرة المعلومات، وما ينبع عنها من نظم وأساليب تتصل بتجميعها ومعالجتها ونقلها واستخدامها". ولكن ليس بالضروري استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن بعد كأدوات مساعدة، وإن كانت أساسية.

ثم ما لبث أن تغير مفهوم "المعلوماتية" بمرور الزمن إذ ارتبطت "المعلوماتية" بكثير من العلماء واهتمامهم بها، وتوسع المفهوم عما كان عليه في الأصل، وظهرت تعاريف جديدة تعبر عن مجال "المعلوماتية" بمعناها الاجتماعي الواسع، وهو "التطبيق المنطقي والمنظم للمعلومات على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية". ويري السيد يس أن دور المعلوماتية في إطار مجتمع المعلومات سيتركز ملامحه فيما يلي(٢٠):

أولا: ستصبح المنفعة المعلوماتية هي بذاتها رمز المجتمع من خلال إنشاء بنية تحتية معلوماتية على أساس الحاسبات العامة المتاحة لكل الناس في صورة شبكات المعلومات المختلفة وبنوك المعلومات.

ثانيا: ستكون الصناعة القائدة هي صناعة المعلومات التي ستهيمن على البناء الصناعي.

ثالثًا: سيتحول النظام السياسي لكي تسوده الديمقراطية التشاركية، وتعني السياسات التي تنهض على أساس الإدارة الذاتية التي يقوم بها المواطنون.

رابعًا: سيتشكل البناء الاجتماعي من مجتمعات محلية متعددة المراكز ومتكاملة بطريقة طوعية.

خامسًا: ستتغير القيم الإنسانية وتتحول من التركيز على الاستهلاك المادي إلى إشباع الإنجاز المتعلق بتحقيق الأهداف.

سادسًا: سيتكون مجتمع المعلومات الكوني وهو درجة متقدمة من مجتمع المعلومات سيتمثل في مرحلة تتسم بإبداع المعرفة من خلال مشاركة جماهيرية فعالة.

٣/١ في العلاقة بين الثقافة والمعلوماتية

يشير نبيل علي في علاقة الثقافة بالمعلوماتية إلى أن "أوجه التداخل والتقارب بين منظومتي الثقافة والمعلومات [المعلوماتية] تتجلى واضحة سواء على مستوى التعريف أو خصائص المنظومة أو وظيفتها، فإن عرفت تكنولوجيا المعلومات بأنها أداة معالجة سلاسل الرموز فالثقافة في أحد تعريفاتها هي التمثيل الرمزي للفكر والقيم والأهداف داخل المجتمع، وإن اعتبرنا قدر

المعلومات قياسا لحصيلة المعرفة العميقة لدى المتخصص، أو الشاملة لدى غير المتخصص، فالثقافة كما يراها البعض هي اكتساب المعارف من أجل تهذيب الحس النقدي والارتقاء بالذوق وتنمية القدرة على الحكم، وسواء أكانت الثقافة نتاجا فكريا أم حصادا اجتماعيا يشمل المعارف والمعتقدات والتقاليد والفن والحق والأخلاق وكل ما يكتسبه كائننا البيولوجي الفريد ليصبح عضوا في المجتمع، وسواء كانت الثقافة رمزا لتمييز النخبة الأكثر وعيا، أم رصدا للواقع الاجتماعي الذي تعيشه العامة، فالمعلومات [المعلوماتية] هي وسيلة التعبير عن هذا النتاج الفكري وهذا التميز بنفس القدر التي هي فيه وسيلة الحفاظ على الحصاد الاجتماعي وتراثه وتسجل شواهد هذا الواقع الاجتماعي وتفاعلاته"(٢١).

ويضع نبيل علي تصنيفا لتعريفات الثقافة في المنظور المعلوماتي على النحو التالي(٢٢):

- **الثقافة كنسق اجتماعي**: يعبر عن القيم والمعتقدات والمعارف والفنون والعادات والممارسات الاجتماعية والأنماط المعيشية.
- **الثقافة كأيديولوجيا**: يعبر عن رؤية الفرد لذاته ولمجتمعه.
- **الثقافة كانتماء**: تعبر عن التراث والهوية والحمية القومية وطابع الحياة اليومية للجماعة الثقافية.
- **الثقافة كتواصل**: تعبر عن أنماط العلاقات والمعاني والخبرات بين الأجيال.
- **الثقافة كدافع**: يعبر عن الابتكار والإبداع والنضال ضد القهر والتصدي لصنوف الظلم.
- **الثقافة كحصاد متجدد**: يعبر عن إعادة تشكيل العلاقات بين المنتج والمستهلك والمبدع والمتلقي والناشر والمؤلف.

ولقد وضع نبيل علي إطارا عاما لمنظومة ثقافة المعلومات تتشكل من ثلاثة مكونات أساسية هي: العلاقات الخارجية التي تربط منظومة ثقافة المعلومات بخارجها، والعناصر الداخلية لمنظومة ثقافة المعلومات، والبنى التحتية لمنظومة ثقافة المعلومات(٢٣). وما يهمنا هنا هو المكون الثاني والذي ارتكز فيه نبيل علي على الخطة الشاملة للثقافة العربية التي أعدتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والتي نظرت إلى الثقافة بوصفها تراثا قوميا وإبداعا وتعبيرا، وأكدت على علاقة الثقافة بالفئات الاجتماعية وتكاملها مع منظومات التربية والاتصال والإعلام، علاوة على كونها تراثا إنسانيا(٢٤). وفيما يلي هذه العناصر:

- **الفكر الثقافي**: وهي تركز على مصادر التنظير الثقافي المعاصر
- **لغة الثقافة**: وهي تعتبر اللغة الإنسانية نسقا رمزيا عاما يشمل لغة الموسيقى، ولغة التشكيل، ولغة الشعر، ولغة الأدب، ولغة المسرح، ولغة الأداء الحركي، ولغة المعمار، وغيرها من لغات الإبداع الحضاري.
- **تربية الثقافة**: وهي تركز على توعية الفرد بالجوانب الاجتماعية للتنمية المعلوماتية، وإلمامه بالفكر الثقافي ومناهجه، والقضايا

الحالية المتعلقة بعولمة الثقافة فيما يخص حقوق الإنسان والأقليات وإنقراض اللغات، ومهارات التواصل والحوار.

- **إعلام الثقافة**: وهي تركز على الأمور المتعلقة بالثقافة العلمية والمعلومات.
- **قيم الثقافة**: وهي تركز على حرية الجماعات في أن تختار ثقافتها، وتحدد هويتها وفقا لما تراه ملائما لواقعها وتاريخها، ويشمل ذلك احترام ثقافة الغير، والحفاظ على التنوع الثقافي، وإشاعة قيم التسامح الثقافي.
- **إبداع الثقافة**: وهي تركز على استحداث تنظير ثقافي جديد للتعامل مع متغيرات عصر المعلومات، وابتكار مناهج جديدة في المزج بين الثقافات فيما يخص حوار الأديان، والمقارنة بين اللغات، وإحياء التراث الثقافي.

ومن خلال هذه التصنيفات يمكن أن نخرج بتعريف للثقافة المعلوماتية بأنها: "**تلك المنظومة التي تعمل على اكتساب المهارات والخبرات والمعارف وتتبلور في الإطار الأيدولوجي الاقتصادي السياسي الاجتماعي الذي قوامه الفكر والقيم والهوية للفرد والمجتمع**".

ثانيا: عناصر الثقافة المعلوماتية

يرى الباحث أن عناصر الثقافة المعلوماتية تتحدد من خلال ثلاثة مكونات رئيسية هي الفكر والقيم والهوية التي تتبلور داخل السياق الاقتصادي السياسي الاجتماعي سواء على مستوى الفرد أو المجتمع، وعلى ضوئها تتحدد عناصر الثقافة المعلوماتية. وتتمثل الثقافة المعلوماتية – من وجهة نظر الباحث – على مستوى المجتمع في أربعة عناصر أساسية هي:

- **التربية والتعليم**: وذلك باعتبار أن التربية والتعليم هما الركيزة الأولى والأساسية التي تتشكل بها قيم الفرد والمجتمع، ويشمل ذلك جهود الدولة في دعم مراحل التعليم المختلفة وأنواعه مثل مرحلة الطفولة المبكرة، والتعليم الأساسي، وتعليم الكبار، والتعليم المستمر، وكذلك التعليم العام والخاص والتعليم عن بعد، والتعليم العالي والبحث العلمي.
- **الثقافة والإعلام**: وذلك باعتبار أن أجهزة الثقافة والإعلام هي المحرك الرئيسي لفكر الفرد والمجتمع، ويشمل ذلك جهود الدولة في دعم المشروعات الثقافية وبرامج التوعية والأنشطة العامة، والحركة الثقافية من خلال المكتبات العامة والمراكز الثقافية، والمنظمات والهيئات العامة والخاصة التي تعمل في مجال التنمية الثقافية والحفاظ على ثقافة المجتمع.
- **التراث الثقافي**: وذلك باعتبار أن التراث هو المكون الثقافي الرئيسي لهوية الفرد والمجتمع، وإن فقدان التراث الثقافي يعني فقدان الذاكرة لأي دولة أو مجتمع، ويشمل ذلك جهود الدولة في الحفاظ على التراث غير المادي والوثائقي والأثري والطبيعي.
- **الحقوق والحريات**: وذلك باعتبار أن الحقوق والحريات في المجتمع تمثل ركنا أساسيا في تكوين مفهوم الثقافة المعلوماتية، ويشمل ذلك

جهود الدولة في الحفاظ على الحقوق مثل حقوق الملكية وحقوق المساواة، وكذلك الحريات مثل حرية التعبير عن الرأي، وحرية الوصول إلى المعلومات وإتاحتها، وحرية التدفق الحر والتبادل للمعلومات في المجتمع.

أما الثقافة المعلوماتية على مستوى الفرد فتتمثل في العنصرين التاليين:

- **المهارات**: وذلك باعتبار أن المهارات الأساسية التي يتمتع بها الفرد، تمثل البنية المعلوماتية التحتية للفرد الذي هو الوحدة الأساسية في مجتمع المعلومات. ولأن زيادة المعلومات في ارتفاع، لذا فالقدرة الحقيقية على القراءة والكتابة، لا بد أن تترجم إلى تطوير القدرات على الفهم والاستيعاب، ومعرفة أوجه الشبه، ويشمل ذلك قدرة الفرد على رقمنة الصور حتى ترسل إلكترونيا، وكذلك تحويل المعلومات ومهارات ثقافة الوسائط إلى حالات الاحتياج المعلوماتي، وتوظيف استخدام تقنيات الحاسب الآلي الحديثة للحصول على المعلومات وتنظيمها وإعادة توليدها.
- **الخبرات**: وذلك باعتبار أن المعلومات ليست قيمة في ذاتها، وإنما استخدامها هو الذي يعظم من قيمتها، والاستخدام يحتاج عادة إلى نوع من الخبرة المعلوماتية يساعد على التفكير والاستنتاج، ويشمل ذلك قدرة الفرد على توظيف التفكير الناقد لاشتقاقه دليلا من المعلومات والتفكير المبدع، وتطبيق ذلك على صنع القرار، والتحرك عبر الاستراتيجيات المتعددة، وتقويم المستويات لكي تخاطب احتياجات المعلومات المختلفة في الأماكن الأكاديمية، وأماكن العمل، والبيئات الشخصية.

وفيما يلي يستعرض الباحث هذه العناصر من خلال قراءة للمؤشرات التي وضعتها المنظمات الدولية لقياس مجتمع المعلومات.

١/٢ عناصر الثقافة المعلوماتية المجتمعية

١/١/٢ التربية والتعليم

وتشير إلى مستوى التعليم الحكومي في الدولة والتعليم الخاص في المجتمع. وقد قدمت اليونسكو أهدافا ستة للتعليم للجميع متفق عليها دوليا، وذلك لتلبية حاجات التعلم لجميع الأطفال، والشباب والكبار بحلول عام ٢٠١٥[٢٥].

- **مرحلة الطفولة المبكرة**: ويهدف إلى تحسين وتطوير الرعاية الشاملة للطفولة المبكرة والتعليم خاصة للمحرومين والمهمشين.
- **التعليم الابتدائي**: ويهدف إلى التأكد من أنه بحلول عام ٢٠١٥ سيحصل كل الاطفال على تعليم ابتدائي اجباري ومجاني تماما وذي جودة عالية خاصة البنات والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة أو الذين ينتمون إلى أقليات عرقية.
- **التعلم مدى الحياة**: ويهدف إلى تلبية احتياجات التعلم مدى الحياة لدى الشباب والكبار وضمان توفير كل احتياجات التعليم

الخاصة بالشباب والبالغين من خلال توفير تعليم متكافئ ومناسب وبرامج خاصة بالمهارات الحياتية.

- **محو أمية الكبار**: ويهدف إلى زيادة مستويات محو أمية الكبار بنسبة ٥٠% بحلول عام ٢٠١٥، وخاصة بالنسبة للنساء وتوفير فرص متساوية في التعليم الأساسي وللاستمرارا في التعليم لكل الكبار.
- **التكافؤ والمساواة بين الجنسين**: ويهدف إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين بحلول عام ٢٠٠٥، والمساواة بحلول عام ٢٠١٥، مع التأكيد على ضمان إتاحة الفرص الكاملة للبنات في الحصول على تعليم أساسي ذي جودة عالية.
- **نوعية التعليم**: ويهدف إلى تحسين نوعية التعليم في جميع جوانبه، وتحسين مستوى الجميع لتحقيق النتائج التعليمية المعترف بها والتي يمكن قياسها خاصة في مجال محو الأمية والحساب والمهارات الأساسية.

ولقد وضعت لجنة التعاون الاقتصادي والتنمية الاجتماعية OECD مجموعة من الأسئلة موزعة على المؤشرات العامة التالية[٢٦]:

- مخرجات المؤسسات التعليمية وناتج التعلم
- الموارد المالية والبشرية المستثمرة في التعليم
- الحصول على التعليم والمشاركة والتقدم
- البيئة التعليمية ومنظومة المدارس

٢/١/٢ الثقافة والإعلام

وتشير إلى جهود الدولة في دعم الحركة الثقافية من خلال مختلف أجهزتها وقنواتها الرسمية وغير الرسمية المتمثل في الأجهزة الإعلامية ودور النشر والمكتبات العامة والمراكز الثقافية. ولقد نص بيان اليونسكو بشأن المكتبات العامة ضرورة أن تكون المهام الرئيسية التالية المتعلقة بالإعلام ومحو الأمية والتربية والثقافة في صميم خدمة المكتبات العامة، والتي لخصها فيما يلي[٢٧]:

- غرس عادات القراءة وترسيخها لدى الأطفال منذ نعومة أظافرهم؛
- دعم التعليم الفردي والذاتي والتعليم النظامي على كافة المستويات؛
- توفير فرص للتطور الشخصي المبدع؛
- حفز الخيال والإبداع عند الشباب والأطفال؛
- تشجيع الوعي بالتراث الثقافي وتذوق الفنون وتقدير الانجازات والتقديرات العلمية والفنية؛
- إتاحة الانتفاع بأشكال التعبير الثقافي لجميع فنون الأداء؛
- تعزيز الحوار بين الثقافات وتشجيع التنوع الثقافي؛
- دعم التراث الشفهي؛
- ضمان انتفاع المواطنين بكل أنواع المعلومات المتداولة في المجتمع المحلي؛
- توفير خدمات وافية في مجال المعلومات لمختلف المنشآت، والرابطات، والفئات التي تجمع بينها مصالح مشتركة؛

- المساعدة على تنمية المهارات في مجال المعلومات ومبادئ الحساب؛
- توفير الدعم والمشاركة في أنشطة وبرامج محو الأمية لمختلف فئات العمر، والقيام بمثل هذه الأنشطة عند اللزوم.

وفي هذا البيان الذي أعدته اليونسكو مع الاتحاد الدولي لرابطة المكتبات وأمناء المكتبات IFLA تعلن إيمانها بالمكتبة العامة كقوة حية للتربية والثقافة والإعلام، وعامل أساسي في تعزيز السلام والرفاه الروحي من خلال عقول البشر رجالا ونساء.

وقد أشار التقرير الذي نشرته اليونسكو في دورتها الخامسة والعشرين بعنوان "الاتصال في خدمة البشر" من بين أهداف الإعلام في إطار تعزيز دوره بين الدول الأعضاء ما يلي[٢٨]:

- تيسير انتفاع الجمهور بالمعلومات بكافة صورها بما في ذلك المعلومات العلمية والتقنية، عن طريق مجموعة متنوعة وقريبة المنال من مصادر الإعلام ووسائله، وذلك دون إخلال بالقيود التي تفرضها القوانين الوطنية أو الوثائق الدولية.
- تعزيز الوعي بأهمية وسائل الإعلام بوصفها مصدرا للمعلومات وأحد مقومات عملية التعلم في العالم الحديث، ووسيلة لتعزيز الذاتية الثقافية وصونها، وعامل تفاهم بين الشعوب.
- التأكيد على الدور الذي يمكن أن تسهم به وسائل الإعلام في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي مكافحة التعصب والتمييز بأشكاله.
- تعزيز التربية في مجال وسائل الإعلام لصالح المنتجين والمنتفعين على السواء، بغية تشجيع تنمية الحس النقدي والقدرة على تفاعل الأفراد والشعوب مع كافة أشكال الإعلام الوارد، مع تيسير حسن فهم المنتفعين لما يملكونه من وسائل لمعرفة حقوقهم والدفاع عنها.

والجدير بالذكر أن هذا البيان يسري أيضا على كل أجهزة الدولة ووسائل إعلامها التي تعمل في مجال الثقافة والإعلام.

٣/١/٣ التراث الثقافي

وتشير إلى مدى حفاظ الدولة على تراثها غير المادي والوثائقي والأثري والطبيعي واهتمام المجتمع به.

١- **التراث غير المادي:** وقد عرفت منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) مفهوم "التراث الثقافي غير المادي" بأنه: "الممارسات والتصورات وأشكال التعبير والمعارف والمهارات – وما يرتبط بها من آلات وقطع ومصنوعات وأماكن ثقافية – التي تعتبرها الجماعات والمجموعات، وأحيانا الأفراد، جزءا من تراثهم الثقافي. وهذا التراث الثقافي المتوارث من جيل إلى جيل، تبدعه الجماعات والمجموعات من جديد بصورة مستمرة بما يتفق مع بيئتها وتفاعلاتها مع الطبيعة وتاريخها. وهو ينمي لديها الإحساس

هويتها والشعور باستمراريتها، ويعزز من ثم احترام التنوع الثقافي والقدرة الإبداعية البشرية"[٢٩].

كما عرفت المنظمة المقصود بمعنى كلمة "الصون" بأنه: "التدابير الرامية إلى ضمان استدامة التراث الثقافي غير المادي، بما في ذلك تحديد هذا التراث وتوثيقه وإجراء البحوث بشأنه والمحافظة عليه وحمايته وتعزيزه وإبرازه ونقله، لا سيما عن طريق التعليم النظامي وغير النظامي، وإحياء مختلف جوانب هذا التراث"[٣٠].

ويلحق بالاتفاقية السابقة اتفاقية أخرى تم توقيعها في باريس عام ٢٠٠٥ بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي[٣١]. وقد عرفت المنظمة "التنوع الثقافي" بما يلي: "تعدد الأشكال التي تعبر بها الجماعات والمجتمعات عن ثقافتها. وأشكال التعبير هذه يتم تناقلها داخل الجماعات والمجتمعات فيما بينها. ولا يتجلى التنوع الثقافي فقط من خلال تنوع أساليب التعبير عن التراث الثقافي للبشرية وإثرائه ونقله بواسطة أشكال التعبير الثقافي المتنوعة، بل يتجلى أيضا من خلال تنوع أنماط إبداع أشكال التعبير الفني وإنتاجها ونشرها وتوزيعها والتمتع بها، ايا كانت الوسائل والتكنولوجيات المستخدمة في ذلك"[٣٢].

وتنص المبادئ التوجيهية لهذه الاتفاقية على المبادئ التالية: مبدأ احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ومبدأ السيادة، ومبدأ تساوي جميع الثقافات في الكرامة وفي الجدارة بالاحترام، ومبدأ التضامن والتعاون الدوليين، ومبدأ تكامل الجوانب الاقتصادية والثقافية للتنمية، ومبدأ التنمية المستدامة، ومبدأ الانتفاع المنصف، ومبدأ الانفتاح والتوازن. وفي ضوء هذا التعريف تضع اليونسكو التراث غير المادي في المجالات التالية:

١- التقاليد وأشكال التعبير الشفهي، بما في ذلك اللغة كواسطة للتعبير عن التراث غير المادي.
٢- فنون وتقاليد أداء العروض
٣- الممارسات الاجتماعية والطقوس والاحتفالات
٤- المهارات المرتبطة بالفنون الحرفية التقليدية

وتنص إتفاقية اليونسكو بخصوص صون التراث الثقافي غير المادي على الصعيد الوطني على ما يلي[٣٣]:

- **إعداد قوائم حصر التراث الثقافي**: ويتضمن أن تقوم كل دولة بوضع قائمة لحصر التراث الثقافي غير المادي الموجود في أراضيها.
- **اتخاذ التدابير اللازمة لصون التراث الثقافي**: ويتضمن أن تقوم كل دولة باعتماد سياسة عامة تستهدف إبراز الدور الذي يؤديه التراث الثقافي غير المادي في المجتمع، وإدماج صون هذا التراث في البرامج التخطيطية، وتعيين أو إنشاء جهاز مختص أو أكثر لصون هذا التراث، وتشجيع إجراء دراسات علمية وفنية وتقنية لصيانته، واعتماد التدابير القانونية والتقنية والإدارية والمالية المناسبة لتيسير التعريف به وعرضه، وضمان الانتفاع به، وتوثيقه.

- **التثقيف والتوعية وتعزيز القدرات:** ويتضمن العمل من أجل ضمان الاعتراف بالتراث الثقافي غير المادي واحترامه والنهوض به في المجتمع، من خلال تقديم برامج تثقيفية وتعليمية وتدريبية، واستخدام وسائل غير نظامية لنقل المعارف، وإعلام الجمهور باستمرار بالأخطار التي تهدد التراث والأنشطة التي تم اتخاذها لتنفيذ الاتفاقية.
- **مشاركة الجماعات والمجموعات والأفراد:** ويتضمن مشاركة أوسع للجماعات، والمجموعات، والأفراد الذين يبدعون هذا التراث ويحافظون عليه وينقلونه، وضمان إشراكهم بنشاط في إدارته.

٢- **التراث الوثائقي:** وقد عرفت اليونسكو "الوثيقة" ضمن برنامج لحفظ التراث الوثائقي: بأنها: "مصطلح دون تخصيص يشمل جميع أشكال الكتب والمخطوطات، والتسجيلات، وفئات أخرى من المواد التي تحتوي على معلومات أو المواد الأخرى ذات المضمون الفكري بغض النظر عن الوعاء أو الشكل المستخدم. أما "التراث الوثائقي" فقد عرفته المنظمة بأنه: "الوثائق الفردية، والمجموعات، والمقتنيات، والوحدات الأرشيفية المتكاملة التي احتفظ بها عن قصد أو عن غير قصد"[٣٤]. وفي ضوء هذا التعريف تضع اليونسكو التراث الوثائقي في الأنواع التالية:

١- المواد النصية كالمخطوطات والكتب والصحف والملصقات وما إلى ذلك.

٢- المواد غير النصية كالرسوم والصور المطبوعة والخرائط والموسيقى وما إلى ذلك.

٣- الصور الفوتجرافية التقليدية من متحركة وثابتة

٤- البيانات الإلكترونية على اختلاف أنواعها، بما في ذلك السمعية والبصرية والنصوص والصور الثابتة، سواء كانت بشكل قياسي أو رقمي.

وقد وضعت اليونسكو ضمن البرنامج أربعة أهداف رئيسية يمكن أن تؤخذ كمؤشرات هي:

- **الحفظ:** ويتمثل في ضمان حفظ التراث الوثائقي ذي الأهمية العالمية، بواسطة أكثر الوسائل ملاءمة، والتشجيع على حفظ التراث الوثائقي الذي ينطوي على أهمية أقليمية أو وطنية.
- **الانتفاع:** ويتحصل من إتاحة الانتفاع بهذا التراث لفئات متنوعة من المعنيين، في داخل الأقطار التي يوجد بها هذا التراث ماديا وفي خارجها، والحث على معاملة المنتفعين به على قدم المساواة.
- **توزيع المنتجات المشتقة:** ويتصل بإخراج منتجات جديدة من التراث وجعلها متوافرة للتوزيع على نطاق واسع.
- **التوعية:** ويتحصل هذا الهدف من تعميق الوعي في بلدان العالم كافة بتراثها الوثائقي، وبجوانبه ذات الأهمية العالمية بوجه خاص.

٣- **التراث الأثري والطبيعي**: وقد عرفت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) مفهوم "التراث الثقافي (المادي)" على النحو التالي(٣٥):

١- **الآثار**: الأعمال المعمارية، وأعمال النحت، والتصوير على المباني، والعناصر أو التكاوين ذات الصفة الأثرية، والنقوش، والكهوف، ومجموعات المعالم التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ، أو الفن، أو العلم.

٢- **المجمعات**: مجموعات المباني المنعزلة أو المتصلة، التي لها بسبب عمارتها أو تناسقها، أو اندماجها في منظر طبيعي والتي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ، أو الفن، أو العلم.

٣- **المواقع**: أعمال الإنسان، أو الأعمال المشتركة بين الإنسان والطبيعة، وكذلك المناطق بما فيها المواقع الأثرية التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة النظر التاريخية، أو الجمالية، أو الإثنولوجية، أو الأنثروبولوجية.

كما عرفت المنظمة مفهوم "التراث الطبيعي" على النحو التالي(٣٦):

١- المعالم الطبيعية المتألفة من التشكلات الفيزيائية أو البيولوجية، أو من مجموعات هذه التشكلات، التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة النظر الجمالية، أو الفنية.

٢- التشكلات الجيولوجية أو الفيزوجرافية، والمناطق المحددة بدقة مؤلفة لموطن الأجناس الحيوانية أو النباتية المهددة، التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر العلم، أو المحافظة على الثروات.

٣- المواقع الطبيعية أو المناطق الطبيعية المحددة بدقة، التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر العلم، أو المحافظة على الثروات، أو الجمال الطبيعي.

وقد وضعت اليونسكو ضمن البرنامج خمسة تدابير رئيسية لحماية التراث الأثري يمكن أن تؤخذ كمؤشرات هي(٣٧):

- اتخاذ سياسة عامة تستهدف جعل التراث الثقافي والطبيعي يؤدي وظيفة في حياة الجماعة، وإدماج حماية هذا التراث في مناهج التخطيط العام.
- تأسيس دائرة أو عدة دوائر لحماية التراث الثقافي والطبيعي والمحافظة عليه وعرضه.
- تنمية الدراسات والأبحاث العلمية والتقنية، ووضع وسائل العمل التي تسمح للدولة بأن تجابه الأخطار المهددة للتراث الثقافي والطبيعي.
- اتخاذ التدابير القانونية، والعلمية، والتقنية، والإدارية، والمالية المناسبة لتعيين هذا التراث، وحمايته، والمحافظة عليه وإحيائه.
- دعم إنشاء أو تنمية مراكز التدريب الوطنية والإقليمية، في مضمار حماية التراث الثقافي والطبيعي، والمحافظة عليه وعرضه، وتشجيع البحث العلمي في هذا المضمار

٤/١/٢ الحقوق والحريات

وتشير إلى مستوى الحقوق والحريات المدنية في المجتمع، والتي تسمح الدولة فيها للأفراد والجماعات بممارستها بشكل طبيعي. ولقد صنف مؤشر الديمقراطية الحريات المدنية إلى أربع فئات فرعية يمكن أن تؤخذ كمؤشرات هي:

- **حرية الرأي والتعبير**: ويشير إلى مدى حرية الإعلام بكل أشكاله، وحرية التعبير عن الرأي.
- **الترابط والحقوق التنظيمية**: ويشير إلى مدى حرية تداول المعلومات بين الأفراد والمؤسسات، وحق المواطنين في تكوين مؤسسات مهنية واتحادات، وحقهم في الاعتراض الرسمي على الحكومة وعمل الاضرابات.
- **سيادة القانون**: ويشير إلى مدى استقلالية القضاء، والتسامح الديني، وحق المعتقد، والمساواة.
- **الحكم الذاتي والحقوق الفردية**: ويشير إلى مدى شعور المواطنين بالآمان، واحترام حقوق الملكية الفردية، والمساواة، والعدل، والخصوصية وسرية المعلومات.

كما يضيف الباحث إلى ما سبق - فيما يتعلق بالثقافة المعلوماتية - الشفافية، والذي أشار إليه مؤشر الشفافية بأنه معدلات مكافحة الفساد والرشوة في أجهزة الدولة والمجتمع.[٣٨]:

٢/٢ عناصر الثقافة المعلوماتية الفردية

١/٢/٢ المهارات

وتشير إلى مجموعة المهارات الأساسية التي يجب أن يتمتع بها الفرد على المستوى الشخصي. ولقد وضعت اليونسكو في تقريرها الخاص بمحو الأمية المعلوماتية مجموعة المهارات التي تم تعريفها بأنها المهارات الأساسية لمحو الأمية على النحو التالي:

- **محو الأمية الأساسية**: وتعني القراءة والكتابة الكلاسيكية أو التقليدية لتعلم كيفية القراءة والكتابة، وتنفيذ العمليات الحسابية الرقمية بحيث يمكن للفرد أن يقوم بأبسط وظيفة في المستوى الابتدائي في المجتمع -- في البيت، وفي العمل، وفي المدرسة[٣٩]. ولقد أشار "التقرير الثاني من المسح الدولي لمحو الأمية للكبار لقياس مهارات القراءة والكتابة لمجتمع المعرفة" أن معرفة القراءة والكتابة وسيلة أكثر من معرفة كيفية القراءة والكتابة أو الحساب، بل هي تنطوي على فهم المعلومات والقدرة على استخدامها بالفاعلية المطلوبة في العمل في المجتمعات التي ستهيمن على القرن ٢١. وقد قسم التقرير مهارات محو الأمية الأساسية إلى مهارت النثر ومهارات الوثائق ومهارات الكم[٤٠]:
- **محو الأمية الحاسوبية**: وتعني مجموعة المهارات والمواقف والمعارف اللازمة لفهم وتشغيل الوظائف الأساسية من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ولقد قسم التقرير

الذي أعده Forest Horton ضمن برنامج اليونسكو "المعلومات للجميع UNESCO "Information for All Programme مهارات محو الأمية الحاسوبية إلى التالي(٤١):

مهارات مادية مرتبطة بالعتاد، ومهارات مرتبطة بالبرامج، ومهارت مرتبطة بالتطبيقات.

- **محو الأمية الإعلامية**: وتعني مجموعة من المهارات والمواقف والمعارف اللازمة لفهم مختلف أنواع الوسائط والأشكال التي يتم بها إبلاغ المعلومات من المرسل إلى المتلقي(٤٢)،
- **التعليم عن بعد**: وتعني مجموعة المهارات والمواقف والمعارف اللازمة للتواصل بين المتعلم والأستاذ من أجل التدارس والتدريبات، وإجراء الامتحانات من خلال الفصول الافتراضية عبر شبكات الإنترنت(٤٣).
- **محو الأمية الثقافية**: وتعني مجموعة المهارات والمواقف والمعارف اللازمة لفهم مختلف الإشارات، والأيقونات، والشعارات، والتقاليد الخاصة بالفئات الدينية، والعرقية، والقبلية في المجتمع(٤٤).
- **محو الأمية المعلوماتية**: وتعني مجموعة المهارات والمواقف والمعارف اللازمة لمعرفة متى تلزم الحاجة للمعلومات للمساعدة في حل مشكلة أو اتخاذ قرار ما، وكيف يتم التعبير عن هذه المعلومات بمصطلحات بحثية، ثم البحث بكفاءة للحصول على المعلومات واسترجاعها، ثم تفسيرها وفهمها، ثم تنظيمها وتقييم مصداقيتها، والحكم على صلتها، وتوصيلها إذا لزم الأمر للآخرين، ثم الاستفادة منها(٤٥).

ويرى الباحث أن التعليم عن بعد من حيث المحتوى يدخل في مؤشرات التعليم، أما من حيث الأداء فيدخل في مؤشرات الخبرة تحت التعليم الذاتي، أما ما يتطلبه من مهارات تكنولوجية فيدخل ضمن محو الأمية الحاسوبية. أما محو الأمية المعلوماتية فلا يدخل في مؤشرات المهارات، وإنما هو ثقافة تربوية واجتماعية تكتسب من خلال الأسرة والتفاعل مع فئات المجتمع، ويمكن أن تدرج ضمن مهارت التراث الثقافي. كما يضيف الباحث إلى المهارات سالفة الذكر ما يلي:

- **محو الأمية المكتبية**: وتعني مجموعة المهارات والمواقف والمعارف اللازمة لاستنباط المعلومات من مصادرها المطبوعة والسمعبصرية والإلكترونية.

٢/٢/٢ الخبرات

وتشير إلى مدى إدراك الفرد لأهمية المعلومات وقدرته على الوصول للمعلومات وتقويمها واستخدامها والمساهمة في إنتاجها. ولقد عرفت اليونسكو محو الأمية المعلوماتية وفقا لإعلان الإسكندرية عام ٢٠٠٥ بأنه قدرة المواطن على ما يلي(٤٦):

- إدراك احتياجاته من المعلومات
- تحديد نوعية المعلومات وتقييمها
- تخزين واسترجاع المعلومات
- تفعيل القيم الأخلاقية في استخدام المعلومات
- تطبيق المعلومات لتوليد المعرفة والتواصل.

وتمثل العناصر السابقة المؤشرات الأساسية نحو الأمية المعلوماتية التي اعتمدها اليونسكو للتعليم العالي، وفيما يلي تفصيل كل منها(٤٧).

- **إدراك احتياجاته من المعلومات:** ويعني قدرة الفرد على الوعي بأن المعلومات تعين على حل المشكلات في مكان العمل، وتساعد على فهم احتياجات المواطنة، وتسهم في توفير صحة الأسرة ورفاه المجتمع، وهذه هي أول خطوة من خطوات محو الأمية المعلوماتية أو الوعي المعلوماتي. فالوعي المعلوماتي ليس حاجة ثابت ولكنه القدرة على التطبيق في كل حالة يظهر فيها هذا الاحتياج. وإذا كان هناك ضرورة أن يقبل الفرد بعض المعلومات بشكل معين، إلا أن هذا لا يمنع من أن يكون هناك إدعاءات يجب أن يتم فحصها واختبارها بالبحث عن معلومات إضافية أو التأكيد على دقة تلك المعلومات المقدمة له.
- **تحديد نوعية المعلومات وتقييمها:** ويعني قدرة الفرد على تحديد نوعية المعلومات المتاحة في سياقات معينة، سواء كانت هذه المعلومات في مكان العمل، أو في أدلة، أو في لوائح، أو في قواعد بيانات متخصصة. وفي ظل هذه الظروف، عادة ما يكون هناك بعض ضمان لجودة مصدر المعلومات. وكذلك القدرة على البحث عن المعلومات المتعلقة بالظروف الصحية للفرد وسبل تطوير معيشته أو ذات صلة بالحالة الاجتماعية والاهتمامات البيئية وذلك باستخدام محركات البحث على الإنترنت. وأن يكون قادرا على استنباط المعلومات وتقييمها.
- **تخزين واسترجاع المعلومات:** ويعني قدرة الفرد على تخزين المعلومات المسترجعة بشكل رقمي، وفرزها، وتنظيمها بشكل يسهل به استرجاعها، ويشمل ذلك أرقام التليفونات، وملفات النصوص، والمقطوعات الموسيقية، ولقطات الفيديو وغيرها.
- **تفعيل القيم الأخلاقية في استخدام المعلومات:** ويعني قدرة الفرد على إدراك مسئوليته الأخلاقية في التعامل مع المعلومات.
- **تطبيق المعلومات لتوليد المعرفة والتواصل:** ويعني قدرة الفرد على تنمية قدراته الذاتية من خلال تقيم الذات، والمعلومات المجمعة، ووجهات النظر الأخرى، ومحاولة سد الثغرات ونقاط الضعف، ثم تطوير المعرفة المكتسبة لانتاج أخرى جديدة.

ثالثا: مقترح مؤشرات قياس الثقافة المعلوماتية

تمثل مقترحات هذه المؤشرات صياغة أولية لعناصر الثقافة المعلوماتية، يضعها الباحث أمام المهتمين بمجتمع المعلومات لصياغة مؤشرات أكثر دقة وتخصيصا، والتي قسمها الباحث إلى مؤشرات مجتمعية، ومؤشرات فردية (انظر ملحق رقم ١).

١/٣ مؤشرات قياس الثقافة المعلوماتية المجتمعية

١/١/٣ مؤشرات التربية والتعليم

وتشير إلى قياس مدى ما تستثمره الدولة على التعليم الحكومي في الدولة والتعليم الخاص في المجتمع، وذلك لتلبية حاجات التعلم لجميع

الأطفال، والشباب والكبار، وتشمل المؤشرات التالية:

المؤشر الأول: البنية التحتية

ويشير إلى قياس مدى ما تبذله الدولة من جهود في تأسيس البنية التحتية لنظم التعليم الحديثة والمتطورة، ويشمل قياس ما يلي:

- مدى ما تستثمره الدولة في بناء منظومة تعليمية متكاملة من الأبنية التعليمية، والأساتذة، والمناهج الدراسية وفق أحدث الأسس والأساليب التعليمية.
- مدى ما تستثمره الدولة في توفير بنية تحتية في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع المدارس والمؤسسات التعليمية.

المؤشر الثاني: الجودة التعليمية

ويشير إلى قياس مدى ما تبذله الدولة من جهود في تطوير التعليم الأساسي والجامعي والعالي وتطبيق نظم الجودة العالمية، ويشمل قياس ما يلي:

- مدى ما تبذله الدولة من جهود لحصول كل الأطفال على تعليم ابتدائي إجباري ومجاني تماما وذي جودة عالية، خاصة الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة أو الذين ينتمون إلى أقليات عرقية.
- مدى ما تبذله الدولة من جهود لتوفير مناهج التعليم الإلكتروني في مؤسسات التعليم العالي.
- مدى ما تبذله الدولة من جهود في مراقبة المنظومة التعليمية، والعمل على مراجعتها وتطويرها بشكل مستمر، بما يتناسب مع احتياجات السوق.

المؤشر الثالث: التعلم المستمر

ويشير إلى قياس مدى ما تبذله الدولة من جهود لزيادة مستويات تعليم الكبار، وخاصة بالنسبة للنساء وتوفير فرص متساوية في التعليم الأساسي والاستمرر في التعليم لكل الكبار، ويشمل قياس ما يلي:

- مدى ما تبذله الدولة من جهود للحد من نسبة التسرب من التعليم قبل الجامعي.
- مدى ما تبذله الدولة من جهود لتلبية احتياجات التعلم مدى الحيدة لدى الشباب والكبار وتوفر من خلال توفير تعليم متكافئ ومناسب وبرامج خاصة بالمهارات الحياتية.

المؤشر الرابع: البحث العلمي

ويشير إلى قياس مدى ما تنفقه الدولة على البحث العلمي والبعثات الثقافية، ويشمل قياس ما يلي:

- مدى ما تنفقه الدولة على المنح الدراسية للطلاب المتميزين للدراسة في الخارج.
- مدى ما تستثمره الدولة في البحث العلمي المشترك مع مؤسسات خارجية.
- مدى ما تقدمه الدولة لدعم التعاون المشترك مع المؤسسات التعليمية خارج البلاد، وما تنفقه على البعثات الثقافية للباحثين.

٢/١/٣ مؤشرات الثقافة والإعلام

ويشير إلى قياس مدى ما تبذله الدولة من جهود لدعم الحركة الثقافية ومؤسساتها، وتشمل المؤشرات التالية:

المؤشر الأول: الأنشطة الثقافية والإعلام

ويشير إلى قياس مدى ما تبذله الدولة من جهود لدعم المشروعات الثقافية وبرامج التوعية والأنشطة العامة، ويشمل قياس ما يلي:

- مدى دعم الدولة لمشروعات الأعمال الثقافية الكبرى الخاصة بالترجمة والقراءة والنشر.
- مدى دعم الدولة لبرامج التوعية الثقافية العامة كالبرامج الصحية والاقتصادية والتربوية من خلال وسائل الإعلام الرسمية والخاصة التي تبث عبر القنوات التليفزيونية والفضائية والإذاعية.
- مدى دعم الدولة للأنشطة الثقافية العلمية والتقنية التي تدار من خلال معارض الكتب والمؤتمرات والندوات الثقافية.

المؤشر الثاني: المكتبات والمراكز الثقافية

ويشير إلى قياس مدى ما تبذله الدولة من جهود لدعم الحركة الثقافية من خلال المكتبات العامة والمراكز الثقافية، ويشمل قياس ما يلي:

- مدى دعم الدولة لأنشطة المكتبات العامة في تقديم خدماتها للأطفال والشباب والكبار.
- مدى دعم الدولة للحركة الثقافية التي تقوم بها قصور الثقافة ولاسيما في المناطق النائية.
- مدى دعم الدولة للتبادل الثقافي مع المراكز الثقافية الأجنبية الموجودة في الدولة لتعزيز الحوار وتبادل الثقافات.

المؤشر الثالث: الهيئات الثقافية

ويشير إلى قياس مدى ما تبذله الدولة من جهود لدعم المنظمات والهيئات العامة والخاصة التي تعمل في مجال التنمية الثقافية والحفاظ على ثقافة المجتمع، ويشمل قياس ما يلي:

- مدى دعم الدولة للجمعيات الثقافية التي تعمل في تنمية المهارات الفردية وتدعم الحوار بين فئات المجتمع.
- مدى دعم الدولة للهيئات الوطنية والمؤسسات الخاصة ودور النشر التي تعمل على طباعة الأعمال الثقافية ونشرها.
- مدى دعم الدولة للهيئات والمجامع اللغوية التي تعمل على الحفاظ على هوية اللغة وتعريب المصطلح.

٣/١/٣ مؤشرات التراث الثقافي

وتشير إلى قياس مدى ما تبذله الدولة من جهود لحفظ التراث غير المادي، والوثائقي، والأثري والطبيعي، وصيانته وترميمه، وتحقيقه ونشره، وتوزيعه، والتوعية به، والحفاظ على هويته، وتشمل المؤشرات التالية:

المؤشر الأول: التوثيق

ويشير إلى قياس مدى ما تبذله الدولة من جهود لحصر تراثها غير المادي، والوثائقي، والأثري والطبيعي، وتسجيله، وتوثيقه، ويشمل قياس ما يلي:

- مدى مساهمة الدولة في تسجيل فلكلورها الشعبي مثل الممارسات الاجتماعية والطقوس والاحتفالات، والتصورات والتقاليد وأشكال التعبير الشفهي، بما في ذلك اللغة كالأمثال الشعبية، والنوادر والنكات، والحكايات والملاحم، ومصطلحات المهن الحرفية، وما

يرتبط بها من آلات وقطع ومصنوعات وأماكن ثقافية – التي تعتبرها الجماعات والمجموعات جزءا من تراثهم الثقافي من خلال أرشيف رسمي.

- مدى مساهمة الدولة في توثيق تراثها الوثائقي من المخطوطات، والوثائق، والوسائط المرئية والمسموعة، والأفلام الوثائقية، بواسطة أكثر الوسائل ملائمة، وتشجع على حفظ التراث الذي ينطوي على أهمية أقليمية أو وطنية.
- مدى مساهمة الدولة في رصد اللغات غير المكتوبة للأقليات في المجتمع.
- مدى مساهمة الدولة في توثيق المعالم الثقافية الأثرية والطبيعية بشكل منهجي، وتتيحه للأجيال القادمة، باعتباره جزء من التراث الإنساني العالمي.

المؤشر الثاني: الصيانة والترميم

ويشير إلى قياس مدى ما تبذله الدولة من جهود لحفظ تراثها الوثائقي، والأثري والطبيعي، وصيانته وترميمه، وحمايته، ويشمل قياس ما يلي:

- مدى مساهمة الدولة في صيانة وترميم تراثها الوثائقي من المواد النصية كالمخطوطات والكتب والصحف والملصقات، والمواد غير النصية كالرسوم والصور المطبوعة والخرائط والموسيقى، والصور الفوتجرافية التقليدية من متحركة وثابتة.
- مدى مساهمة الدولة في حماية وصيانة البيانات الإلكترونية على اختلاف أنواعها، سواء أكانت بشكل قياسي أو رقمي.
- مدى مساهمة الدولة في الحفاظ على تراثها الوثائقي من خلال إنشاء مؤسسات حفظ وحماية المخطوطات والوثائق.

المؤشر الثالث: التحقيق والترجمة والنشر

ويشير إلى قياس مدى ما تبذله الدولة من جهود لتحقيق تراثها الوثائقي، وترجمته، ونشره، ويشمل قياس ما يلي:

- مدى مساهمة الدولة في جهود تحقيق المخطوطات، مع تنقيتها من الشوائب مثل مخطوطات السحر والشعوذة والخرافات.
- مدى مساهمة الدولة في جهود نشر الأعمال الثقافية للمجتمع وترجمتها إلى اللغات الأخرى، وجعلها متوافرة للتوزيع على نطاق واسع، وتعمل على تعميق الوعي في بلدان العالم كافة بتراثها الوثائقي، وبجوانبه ذات الأهمية العالمية بوجه خاص.
- مدى مساهمة الدولة في جهود نشر الوثائق (بعد مرور الفترة الزمنية المصرحة بحماية المعلومات)، والتعريف بالحقائق التاريخية.

المؤشر الرابع: التوعية

ويشير إلى قياس مدى ما تبذله الدولة من جهود لنشر ثقافة الحفاظ على القيم الروحية والهوية الثقافية للتراث غير المادي، والوثائقي، والأثري والطبيعي، ويشمل قياس ما يلي:

- مدى مساهمة الدولة في الحفاظ على القيم الروحية والهوية الاجتماعية الموجودة في المدن والأحياء التاريخية الداخلة في المحيط السكاني، بالإبقاء على النظم الإنشائية، والطرز المعمارية لها.

- مدى مساهمة الدولة في نشر ثقافة الحفاظ على التراث الأثري والطبيعي، واحترام الهوية الثقافية لكل المعالم دون تحيز، والتوعية العامة بالحفاظ عليه وعلى البيئة المحيطة به.
- مدى مساهمة الدولة في التعريف بالأهمية التاريخية، والدينية، والاجتماعية، والاقتصادية للتراث غير المادي، والوثائقي.

4/1/3 مؤشرات الحقوق والحريات

وتشير إلى قياس مدى ما تسمح به الدولة من الحقوق والحريات المدنية في المجتمع، والتي تسمح الدولة فيها للأفراد والجماعات بممارستها بشكل طبيعي، وتشمل المؤشرات التالية:

المؤشر الأول: حرية الرأي والتعبير

ويشير إلى قياس مدى حرية الإعلام وحرية التعبير عن الرأي في المجتمع المدني، والأكاديمي، وبين الأفراد، ويشمل قياس ما يلي:

- مدى سماح الدولة لمؤسسات المجتمع المدني بالتعبير عن الرأي في وسائل الإعلام الرسمية المطبوعة والإلكترونية.
- مدى سماح الدولة للحريات الأكاديمية في الجامعات والمنتديات العلمية، وتدعم حرية النقاش والتعبير عن الرأي في التدريس والحوار والبحث والنشر.
- مدى سماح الدولة للمواطنين بالتعبير عن الأفكار من خلال دور النشر، والمكتبات العامة، والمدونات الشخصية، واستخدام الإنترنت دون قيود سياسية.

المؤشر الثاني: الحقوق التنظيمية

ويشير إلى قياس مدى ممارسة الأفراد والمؤسسات لحقوقهم المؤسسية، ودعم التعددية والمواطنة في المجتمع، ويشمل قياس ما يلي:

- مدى سماح الدولة بحرية تكوين مؤسسات مهنية واتحادات ونقابات وأحزاب سياسية، وممارسة حقوقها كالاعتراض الرسمي على الحكومة (الاضرابات).
- مدى سماح الدولة للأحزاب المعارضة والفئات المستقلة بإدارة برامجها الثقافية من خلال البرامج التليفزيونية والإذاعية والصحف المستقلة ومواقع الإنترنت.
- مدى مساهمة الدولة في ترسيخ فكر المواطنة في المجتمع، من خلال صهر الثقافات المختلفة فيه، بتوعية أفراد المجتمع على التواءم والتعايش السلمي في ظل تعدد الثقافات.

المؤشر الثالث: سيادة القانون

ويشير إلى قياس مدى استقلالية القضاء في الدولة، والتسامح الديني وحرية المعتقد، وحماية ثقافة الأقليات، ويشمل قياس ما يلي:

- مدى احترام الدولة للفصل بين سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية، واحترامها لتنفيذ الأحكام الصادرة من محاكم الدولة العليا ضد الحكومة أو ضد مسئولين كبار فيها.
- مدى احترام الدولة للتسامح الديني لجميع الديانات والطوائف الدينية، والسماح بممارسة الشعائر بحرية على المستوى العام والخاص.

- مدى حماية الدولة لثقافة الأقليات في المجتمع، من حيث اللغة والدين والعادات والتقاليد.

المؤشر الرابع: الحقوق الفردية

ويشير إلى قياس مدى شعور المواطنين بالآمان، والعدالة، والمساواة، واحترام حقوق الملكية الفردية والخصوصية والسرية، ويشمل قياس ما يلي:

- مدى تمتع المواطنين في المجتمع بحقوق الأمان الأساسية دون تمييز عنصري على أساس العرق أو اللون أو العقيدة
- مدى تمتع المواطنين من الجنسين تحت مظلة القانون بالمساواة في الانتقال، واختيار العمل، والدراسة.
- مدى احترام الدولة لحقوق الملكية العامة الفردية، وبصفة خاصة حقوق الملكية الفكرية، وبراءات الاختراع، وحماية حقوق التأليف وتسن القوانين لحمايتها.
- مدى احترام الدولة لخصوصية المعلومات للأفراد، وتبذل الجهود المناسبة للحفاظ على سرية البيانات الخاصة بهم وحمايتها من الوصول لغير المصرح لهم.

المؤشر الخامس: الشفافية

ويشير إلى قياس مدى حرص الدولة على نزاهة المعلومات، وشفافيتها، والتدفق الحر للمعلومات، ومكافحة الفساد في أجهزة الدولة والمجتمع، ويشمل قياس ما يلي:

- مدى إتاحة الدولة للأرقام والإحصائيات الصحيحة والدقيقة بنزاهة من خلال أجهزتها الرسمية.
- مدى إتاحة الدولة للمعلومات الحيوية مثل الوظائف والعقود التي يحتاجها المواطنون، وتعلن عنها بشفافية في وسائل الإعلام الرسمية.
- مدى إتاحة الدولة للتدفق الحر للمعلومات بين الأفراد والمؤسسات في المجتمع دون رقابة قبلية أو بعدية.
- مدى ما تأخذه الدولة من مبادرات تنفيذية لمكافحة الرشوة والفساد من خلال أجهزتها الرسمية، ودعم نشطاء مكافحة الفساد، والمحققين، والصحفيين بالحماية القانونية.

٢/٣ مؤشرات قياس الثقافة المعلوماتية الفردية

١/٢/٣ مؤشرات المهارات

وتشير إلى قياس مدى اكتساب الفرد مجموعة المهارات الأساسية التي يجب أن يتمتع بها الفرد على المستوى الشخصي، وتشمل المؤشرات التالية:

المؤشر الأول: المهارات الأساسية

ويشير إلى قياس مدى اكتساب الفرد لمجموعة المهارات والمواقف والمعارف اللازمة للقيام بأبسط وظيفة في المجتمع .. في البيت، وفي العمل، وفي المدرسة، ويشمل قياس ما يلي:

- مدى اكتساب الفرد من المهارات النثرية اللازمة لفهم المعرفة واستخدامها في قراءة النصوص، بما في ذلك الافتتاحيات، والأنباء، والقصائد وقصص الخيال، وغيرها.
- مدى اكتساب الفرد من المهارات الوثائقية المطلوبة لتحديد المعرفة واستخدامها في الوسائط المختلفة، بما في ذلك طلبات العمل،

والمرتبات، والأشكال، والجداول الزمنية والنقل، والخرائط والجداول والرسومات، وغيرها.

- مدى اكتساب الفرد من المهارات الكمية اللازمة لتطبيق المعرفة واستخدامها في العمليات الحسابية، مثل موازنة دفتر شيكات، وكشف معلومات سرية، واستكمال أمر النموذج أو تحديد مبلغ الفائدة على قرض من الإعلان.

المؤشر الثاني: المهارات الحاسوبية

ويشير إلى قياس مدى اكتساب الفرد لمجموعة المهارات والمواقف والمعارف اللازمة لفهم وتشغيل الوظائف الأساسية من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ويشمل قياس ما يلي:

- مدى اكتساب الفرد من المهارات المادية التي تساعد على استخدام أجهزة وأدوات مثل الحواسيب الشخصية، وأجهزة الكمبيوتر المحمولة، والهواتف الخلوية، وغيرها من أجهزة الاتصالات.
- مدى اكتساب الفرد من المهارات البرمجية التي تساعد على فهم أوامر الحاسب والتفاعل مع استراتيجيات البحث، وتغيير اتجاه البحث، وحفظ النتائج.
- مدى اكتساب الفرد من المهارات التطبيقية التي تساعد على استخدام أنواع مختلفة من حزم برمجيات التطبيقات مثل معالجة الكلمات وجداول البيانات، وحزم الرسومات، وحزم تقديم العروض.

المؤشر الثالث: المهارات الإعلامية

ويشير إلى قياس مدى اكتساب الفرد لمجموعة المهارات والمواقف والمعارف اللازمة لفهم مختلف أنواع الوسائط والأشكال التي يتم إبلاغ المعلومات من المرسل إلى المتلقي، ويشمل قياس ما يلي:

- مدى اكتساب الفرد من مهارات المصادر التي تساعد على استخدام الصحف والمجلات المطبوعة، والإذاعة، والبث التلفزيوني العادي، والتلفزيون الكابلي.
- مدى اكتساب الفرد من مهارات الوسائط التي تساعد على استخدام الصور والصوت والفيديو، والأقراص المضغوطة، والهواتف النقالة، وهكذا دواليك؛ علاوة على قدرة استخدام الوسائط التفاعلية، مثل الشاشات التي تعمل باللمس التي تمكن المستخدم من إعطاء وتلقي تعليمات مباشرة دون استخدام لوحة المفاتيح لإدخال البيانات أو التعليمات بالشكل االتقليدي.
- مدى اكتساب الفرد من مهارات التنسيقات التي تساعد على استخدام تنسيقات النصوص المختلفة مثل pdf و html و أشكال الصور المختلفة مثل jpeg، و gif.

المؤشر الرابع: المهارات المكتبية

ويشير إلى قياس مدى اكتساب الفرد لمجموعة المهارات والمواقف والمعارف اللازمة لاستنباط المعلومات من مصادرها، ويشمل قياس ما يلي:

- مدى اكتساب الفرد من مهارات البحث في المصادر المطبوعة التي تساعد على استخدام

المصادر المرجعية مثل القواميس، والمكانز، والموسوعات، والأطالس، والأدلة، والتقاويم وغيرها.

- مدى اكتساب الفرد من مهارات البحث في المصادر السمعبصرية التي تساعد على استخدام الوسائط السمعبصرية مثل الميكروفيلم، والفيديو ، والصوتيات، والوسائط المتعددة.
- مدى اكتساب الفرد من مهارات البحث في المصادر الإلكترونية التي تساعد على استخدام المصادر الإلكترونية على الاقراص المكتنزة، والفهرس الآلي، ومصادر البحث على الخط المباشر.

٢/٢/٣ مؤشرات الخبرات

وتشير إلى قياس مدى إدراك الفرد لأهمية المعلومات وقدرته على الوصول إلى لمعلومات وتقويمها واستخدامها والمساهمة في إنتاجها، وتشمل المؤشرات التالية:

المؤشر الأول: الوعي المعلوماتي

- ويشير إلى قياس مدى وعي الفرد بأن المعلومات تعين على حل المشكلات في مكان العمل، وتساعد على فهم احتياجات المواطنة، وتسهم في توفير صحة الأسرة ورفاه المجتمع، ويشمل قياس ما يلي:
- مدى إدراك الفرد لحاجته إلى المعلومات وتقديم الأسئلة التي تتطلب مستوى عال من مهارات البحث عن المعلومات.
- مدى استيعاب الفرد لمصادر المعلومات المناسبة في مجالات اهتمام مختلفة باستخدام موارد ووسائط متعددة، وتعقب المعلومات ذات الارتباط بالاهتمامات الشخصية مثل المهن، والهوايات، والصحة، والبيئة.
- مدى قدرة الفرد على الاصرار والمثابرة في البحث عن المعلومات، والتغلب على التحديات، والتكيف بتغيير الأسئلة، أو الموارد، أو استراتيجيات البحث.
- مدى انفتاح الفرد على الأفكار الجديدة من خلال النظر في تباين الآراء، وتغيير الرأي أو الاستنتاجات عندما تظهر أدلة تدعم التغيير.
- مدى اهتمام الفرد بالاطلاع على الأدبيات في مختلف الموضوعات، وجعل اختيار الكتب والقراءة متعة لذاتها.
- مدى وعي الفرد بالعمل في مجموعات وتقديم الأفكار في الحالات الرسمية وغير الرسمية.

المؤشر الثاني: التفكير الناقد

ويشير إلى قياس مدى قدرة الفرد على تحديد نوعية المعلومات المتاحة في سياقات معينة، سواء كانت هذه المعلومات في مكان العمل، أو في أدلة، أو في لوائح، أو في قواعد بيانات متخصصة، ويشمل قياس ما يلي:

- مدى قدرة الفرد على التمييز بين الحقائق ووجهات النظر وتمييز نقاط التحيز فيها، والتعرف على المفاهيم الخاطئة، والمعلومات المتضاربة، والتمييز بين المعلومات الدقيقة وغير الدقيقة والموثوقة وغير الموثوقة.
- مدى قدرة الفرد على التحليل النقدي للرسائل المرئية من اللوحات الرمزية، والإشارات، والتلفزيون، والإنترنت،

والفيديو، والبحث عن مصادر المعلومات وتقييمها لتحديد الإجابات المناسبة للأسئلة.

- مدى قدرة الفرد على دمج المعرفة الجديدة بما هو معروف مسبقا ووضعها في سياقات جديدة لتطوير مجموعة من الأسئلة للبحث عن مفاهيم جديدة وصقل فهم جديد يؤدي إلى معرفة جديدة، من خلال الربط بين مصادر المعلومات المتنوعة وتطبيقها في حل المشكلات المعطاة.

المؤشر الثالث: تنظيم المعلومات

ويشير إلى قياس مدى قدرة الفرد على تخزين المعلومات المسترجعة بشكل رقمي، وفرزها، وتنظيمها بشكل يسهل به استرجاعها، ويشمل ذلك أرقام التليفونات، وملفات النصوص، والمقطوعات الموسيقية، ولقطات الفيديو وغيرها، ويشمل قياس ما يلي:

- مدى قدرة الفرد على استخدام طرق مختلفة لتنظيم المعلومات.
- مدى قدرة الفرد على تنظيم الملفات الشخصية بطريقة سهلة.
- مدى قدرة الفرد على استخدام التكنولوجيا وأدوات معلومات أخرى لتحليل وتنظيم المعلومات.

المؤشر الرابع: المسؤولية الأخلاقية

ويشير إلى قياس مدى قدرة الفرد على إدراك مسؤوليته الأخلاقية في التعامل مع المعلومات. وكذلك إدراكه لتخصصه ودوره في المشاركة الإيجابية في المجتمع وتنميته، وإدراكه لحقوقه في المجتمع وواجباته تجاه الآخرين، وقدرته على التواصل مع الآخر، ويشمل قياس ما يلي:

- مدى قدرة الفرد على المساهمة في تبادل الأفكار والمناقشة في قضايا المجتمع كاستيعاب الفئات الاجتماعية المختلفة مثل ذوي الاحتياجات الخاصة، والمسنين، وسبل التعامل معهم والاستفادة من قدراتهم لخدمة المجتمع.
- مدى قدرة الفرد على فهم ثقافة التنوع وجهات النظر المتباينة أثناء عملية جمع المعلومات، للتواصل مع العرقيات والأديان والمذاهب الأخرى في المجتمع، والتعايش معها إيجابيا.
- مدى قدرة الفرد على إدراك مفاهيم ومبادئ الحرية الفكرية للمبدعين والمنتجين واحترامها.
- مدى قدرة الفرد على اتباع المبادئ الأخلاقية والتوجيهات القانونية كحقوق الخصوصية والملكية الفكرية في جمع المعلومات واستخدامها سواء بالأساليب التقليدية أو بالوسائل التكنولوجية.

المؤشر الخامس: التعليم الذاتي

ويشير إلى قياس مدى قدرة الفرد على تنمية قدراته الذاتية من خلال تقيم الذات، والمعلومات المجمعة، ووجهات النظر الأخرى، ومحاولة سد الثغرات ونقاط الضعف، ثم تطوير المعرفة المكتسبة لانتاج أخرى جديدة، ويشمل قياس ما يلي:

- مدى قدرة الفرد على المراجعة والتحسين والتحديث والبحث الذاتي عن المعرفة، والتعرف على المعرفة الجديدة وفهمها، وتطوير اتجاهات بحث مستقبلية.

- مدى قدرة الفرد على مراقبة المعلومات المجمعة، وتقييم الثغرات أو نقاط الضعف فيها لتحديد الموارد الملائمة لتلبية الاحتياجات الشخصية.
- مدى قدرة الفرد على التفاعل بين الأقران وتقييم ردود أفعالهم ووجهات نظرهم لتوليد معلومات جديدة تستند على السياق الثقافي والاجتماعي.

الخلاصة

حاول هذا البحث أن يضع تصورا يحدد به عناصر الثقافة المعلوماتية ثم وضع صياغة أولية لمؤشرات عامة لها يمكن الاستفادة منها في بلورة مؤشرات عربية لمجتمع المعلومات، ومن ثم عمل مقياس لها، يعكسان طبيعة البيئة العربية وخصائصها من حيث الفكر والقيم والهوية. ولقد خلصت الدراسة إلى ضرورة توفير مؤشر عربي لقياس مجتمع المعلومات بالاستعانة بالمؤشرات التي وضعتها المنظمات الدولية مع مراعاة طبيعة البيئة العربية وخصائصها مثل العلاقة بين الفساد ومستوى التعليم والمعيشة ودرجة التدين، والعلاقة بين المشاركة المجتمعية من خلال زيادة مؤسسات الوقف والزكاة وقلة الاعتماد على الدولة، والعلاقة بين العادات والتقاليد وحرية التعبير عن الرأي. والعلاقة بين التعليم والمبادئ الأخلاقية، وغيرها.

obeikandl.com

هوامش الدراسة :

(1) W. J. Marin The Information Society.- London: Aslin, The Association for Information Management, 1988.- p.40.

(2) Human Development Reports. http://hdr.undp.org/en/media/HDR_20072008_EN_Indicator_tables.pdf

(3) Organization for Economic Co-operation and Development. Education At Glance 2009. http://www.oecd.org/document/24/0,3343,en_2649_39263238_43586328_1_1_1_37455,00.html

(4) Index of Dependence on Government. http://www.heritage.org/Research/Reports/2006/12/The-2006-Index-of-Dependency

(5) Democracy Index. http://www.economist.com/media/pdf/democracy_index_2007_v3.pdf

(6) Worldwide Press Freedom Index 2009. http://en.rsf.org/IMG/pdf/note_methodo_en.pdf

(7) Corruption Perceptions Index. http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/2009

(8) International Property Rights. http://www.internationalpropertyrightsindex.org/

(9) Philip Wiener (ed.) Dictionary of the History of Ideas.- New York: Charles Scribmer's Sons, 1973.- p.613.

(١٠) معن زيادة. معالم على طريق تحديث الفكر العربي.- الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٧.- ص29. (سلسلة عالم المعرفة؛ ١١٥).

(١١) الطاهر لبيب. سوسيولوجيا الثقافة.- القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية،١٩٧٨.- ص٧.

(١٢) معن زيادة. الموسوعة الفلسفية، مادة ثقافة.- ص ص٣١١-٣١٢.

(13) E. B. Taylor. Primitive Culture. New York: Brentano's, 1924.- p.1.

(١٤) الطاهر لبيب. سوسيولوجيا الثقافة.- القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية،١٩٧٨.- ص٧.

(١٥) معن زيادة. الموسوعة الفلسفية، مادة ثقافة.- ص٣١٢.

(١٦) رالف لنتون. الأصول الحضارية للشخصية، ترجمة عبد الحميد اللبان.- بيروت: دار اليقظة العربية، ١٩٦٤.- ص٥٨-٦٠.

(١٧) كلايد كلوكهون. الإنسان في المرآة: علاقة الأنثروبولوجي بالحياة المعاصرة، ترجمة شاكر مصطفى.- بغداد: المكتبة الأهلية،١٩٦٤.- ص ٢٤، ٣٧، ٤٩.

(18) Michael Fourman. Informatics. http://www.inf.ed.ac.uk/publications/online/0139.pdf

(19) Ibid.

(٢٠) السيد يسين. المعلوماتية وحضارة العولمة.- ط1، القاهرة: نهضة مصر، ٢٠٠٠.- ص ص١٠-١٢.

(٢١) نبيل علي. العرب وعصر المعلومات.- الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٤.- ص ص٢٨١-٢٨٢، (سلسلة عالم المعرفة؛ ١٨٤).

(٢٢) نبيل علي. الثقافة العربية وعصر المعلومات: رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي.- الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠١.- ص ص١٢٦-١٢٧، (سلسلة عالم المعرفة؛ ٢٦٥).

(٢٣) نبيل علي. الثقافة العربية وعصر المعلومات: سبق ذكره.- ص ص١٤٨-١٥١.

(٢٤) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: الخطة الشاملة للثقافة العربية.- تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٦.

(25) UNESCO. Education Index. http://www.unesco.org/ar/efa/efa-goals/

(26) Organization for Economic Co-operation and Development. op.cit.

(٢٧) بيان اليونسكو بشأن المكتبات العامة. ١٩٩٤.

http://unesdoc.unesco.org/images/0011/001121/112122ab.pdf

(٢٨) النصوص الأساسية في مجال الاتصال ٨٩-٩٥ .- تقرير اليونسكو في دورتها الخامسة والعشرين بعنوان "الاتصال في خدمة البشر"، ١٩٨٩

http://unesdoc.unesco.org/images/0011/001121/109197ab.pdf

(٢٩) المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم. إتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي.- باريس، ٢٠٠٣

(٣٠) المرجع السابق.

(٣١) المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم. إتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي.- باريس، ٢٠٠٥ (انظر المادة ٢)

(٣٢) المرجع السابق

(٣٣) المرجع السابق (انظر مواد الاتفاقية ١٢-١٥.)

(٣٤) منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم – البرنامج العام للمعلومات واليونيسيست، ذاكرة العالم: مبادئ توجيهية عامة لحماية التراث الوثائقي.- ١٩٩٥

(٣٥) المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم. إتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي.- باريس، ١٩٧٢

(٣٦) المرجع السابق

(٣٧) المرجع السابق – المادة ٥.

(38) Transparency International Corruption Perceptions Index 2009: Methodological Brief http://www.transparency.org/

(39) Forest Woody Horton, Jr Understanding Information Literacy: A Primer UNESCO Information for All Programme .Edited by the Information Society Division, Communication and Information Sector Paris: UNESCO, 2007. – pp.4-5..

(40) Highlights from the Second Report of the International Adult Literacy Survey: Literacy Skills for the Knowledge Society.

http://www.nald.ca/FULLTEXT/nls/ials/ialsreps/ialsrpt2/ials2/highE.pdf

(41) Forest Woody Horton. op.cit.- pp.5-6.

(42) Ibid.- pp.6-7.

(43) Ibid.- p.8.

(44) Ibid.- p.8.

(45) Ibid.- p.8.

(46) Towards Information Literacy Indicators. Conceptual framework paper prepared by Ralph Catts and Jesus Lau, With a list of potential international indicators for information supply, access and supporting skills by UNESCO Institute for Statistics, UNESCO: Paris, 2008.

www.uis.unesco.org/template/pdf/cscl/InfoLit.pdf

(47) ibid.- p.12.

Obeikandl.com

ملحق ١

مقترح مؤشرات الثقافة المعلوماتية